الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١١/١٧
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٢/١
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

الحكومات المحلية كعامل للتنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين دول مختلفة

Local governments as a driver of sustainable development: A comparative study between different countries

م. م رشا فاضل جزاع
Rasha Fadil Jazzayie
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
University of Baghdad /Center for Strategic and International Studies
Rasha.f@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الحكومات المحلية كعامل للتنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين دول مختلفة

م. م رشا فاضل جزاع

الملخص:

يُبرز هذا البحث أهمية دور الحكومات المحلية في تعزيز التنمية المستدامة، من خلال دراسة مقارنة بين ثلاث دول مختلفة من حيث النظم السياسية والإدارية (ألمانيا، السويد، وكندا). وقد بيّنت الدراسة أن اللامركزية، والتمكين المؤسسي، والتمويل المستدام، والتكامل بين المستويات الحكومية، تُعدّ عوامل حاسمة لنجاح السياسات التنموية المحلية. كما خلصت إلى أن إشراك المجتمع المحلي وتعزيز قدرات الحكومات المحلية ينعكسان مباشرة على فعالية واستدامة البرامج التنموية. تؤكد النتائج أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب رؤية شمولية وتعاونًا حقيقيًا بين المركز والمحليات.

الكلمات المفتاحية :التنمية المستدامة ،الحكومات المحلية ،اللامركزية ،المشاركة المجتمعية ،السياسات المقارنة .

Abstract:

This research highlights the critical role of local governments In promoting sustainable development, through a comparative study of three countries with diverse political and administrative systems (Germany, Sweden, and Canada). The study finds that decentralization, institutional empowerment, sustainable financing, and coordination between levels of government are key factors for successful local development policies. It also concludes that community participation and capacity-building of local authorities directly enhance the effectiveness and sustainability of development programs. The findings affirm that achieving sustainable development requires a holistic vision and real collaboration between central and local governments.

Keywords:Local Governments ، Sustainable Development، Decentralization، Community Participation ،Comparative Policies.

المقدمة :

شهد العالم منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات عميقة في بنية الإدارة العامة والسياسات التنموية، انعكست في تزايد الوعي بضرورة تعزيز اللامركزية وتمكين الحكومات المحلية، باعتبارها الفاعل الأقرب إلى المواطنين، والقادرة على تشخيص احتياجاتهم والاستجابة لها بمرونة وسرعة. في هذا السياق، ولقد ظهر دور الحكومات المحلية بوصفها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط على المستوى الإقليمي و المحلي، وإنما ضمن الرؤية الشاملة لأهداف التنمية التي وضعتها الأمم المتحدة في خطة ٢٠٣٠.لقد كان من المسلّم به اليوم أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من خلال السياسات المركزية وحدها، وإنما نتاج تعاونًا متعدد المستويات بين الدولة المركزية والحكومات المحلية، ضمن إطار من التكامل وتوزيع الأدوار. ومرجع ذلك إلى أن قضايا الاستدامة، مثل حماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية،

وتخطيط المدن، والتعليم والنقل ، والصحة، والعدالة الاجتماعية، هي كلها ذات طبيعة محلية في جوهرها، وتستلزم تدخلًا مباشرًا من الفاعلين المحليين. وان كثير من التجارب الدولية، أثبتت قدرة الحكومات المحلية على تطوير نماذج تنموية محلية ناجحة، عن طريق تبني ممارسات رشيدة للحكم، وتحقيق مستويات كفاءة عالية من المشاركة المجتمعية، واضافة الى دعم وتعزيز الشفافية والمساءلة. لكن هذا النجاح ليس معممًا، إذ أن اختلاف البنى السياسية، والموارد الاقتصادية، والأطر التشريعية، والثقافات الإدارية، يظهر تباينات كبيرة في فاعلية هذه الحكومات من بلد إلى آخر.

وان بروز بعض التجارب كنماذج يحتذى بها، بينما تعاني أخرى من ضعف في الإمكانيات أو إعاقة من السلطة المركزية أو من بنية مؤسسية غير داعمة وفعالة . وتكمن أهمية المقارنة بين هذه التجارب في الكشف عن العوامل التي تساعد أو تعرقل مساهمة الحكومات المحلية في التنمية، مما يؤدي الى إمكانية الاستفادة من الدروس المستفادة، وتكييفها مع الخصوصيات الوطنية.

أهمية البحث :

إظهار العلاقة بين الحكم المحلي والتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة. و تقديم رؤية مستقبلية مقارنة تساعد في فهم التجارب الناجحة والفاشلة. اضافة الى تقديم توصيات لصنّاع القرار في الدول النامية لتفعيل دور الحكومات المحلية.

أهداف البحث :

١. تحليل دور الحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٢. مقارنة تجارب دول مختلفة في مجال التنمية المحلية.
٣. تحديد العوامل المساعدة والمعيقة لهذا الدور.
٤. وضع مقترحات لتفعيل أداء الحكومات المحلية في الدول النامية، خصوصاً العراق.

أشكالية البحث :

ما مدى إسهام الحكومات المحلية في دعم مسارات التنمية المستدامة، وما الفروقات في هذا الدور بين دول مختلفة ذات أنظمة سياسية ومستويات لا مركزية متباينة؟

فرضية البحث :

١. ما الأدوار التي تلعبها الحكومات المحلية في دعم التنمية المستدامة؟
٢. كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي والإداري على فعالية أداء الحكومات المحلية؟
٣. ما أوجه الاختلاف والتشابه في تجارب بعض الدول (مثلاً: ألمانيا، السويد، كندا)؟
٤. ما التحديات التي تواجه الحكومات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

خامسا : منهجية البحث :

لقد استخدمنا في هذا البحث المنهج المقارن: لمقارنة التجارب الدولية. و اضافة الى المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الإطار النظري والبيانات.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والحكومات المحلية

لقد تعددت المفاهيم والاطر الخاصة في نظريات ومفاهيم التنمية المستدامة والحكومات المحلية ودورها في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية والفيدرالية وفي هذا مبحث سوف نتناول الآتي:

اولا : مفهوم الحكم المحلي :

الحكم المحلي هو أحد أنماط الإدارة العامة التي تقوم على منح الوحدات المحلية صلاحيات واختصاصات محددة تمكّنها من إدارة شؤونها الإدارية والتنموية، بما يساهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي وتيسير اتخاذ القرار على المستوى المحلي. ويُعد هذا النظام أحد تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية، حيث يتم نقل بعض السلطات من الحكومة المركزية إلى الهيئات المحلية دون أن يؤدي ذلك إلى انتقاص من صلاحيات الدولة المركزية، بل يهدف إلى تعزيز التكامل والتنسيق بين المستويين المركزي والمحلي في إطار السياسات العامة للدولة. ويُمثل الحكم المحلي بذلك وسيلة فعالة لتحقيق التنمية عبر تعزيز المشاركة المجتمعية وتسريع الاستجابة للاحتياجات المحلية. (خضير ٢٠١٩ ، ٢٣-٢٦) ولقد تعددت وكثرت التعاريف الخاصة بمفهوم الحكم المحلي وعلى هذا نرى ان الحكم محلي هو نتاج منح صلاحيات قانونية أوسع للمواطنين مشاركة في صنع القرارات الحكومية عن طريق الحكومات المحلية من خلال الانتخابات المحلية وترشيح ناخبين ليكونوا بديل عن مواطنين لتمثيلهم في مجالس المحلية ' كما أن الحكم المحلي يُجسد أحد تطبيقات اللامركزية الإدارية الإقليمية، والتي لا تعني الانفصال عن السلطة المركزية، بل تُنظّم العلاقة بين المستويات المختلفة للحكم في إطار من التكامل والانسجام مع السياسات الوطنية الشاملة. (علي ٢٠١٢، ٤٥)

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة :

تُعد التنمية عملية مركبة وشاملة، فهي تمثل نتاجًا لتفاعل مجموعة من العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، وتؤدي إلى إحداث تحولات كمية ونوعية في حياة الأفراد خلال فترة زمنية معينة. وقد شهد مفهوم التنمية تطورًا ملحوظًا، إذ تجاوز التركيز الضيق على النمو الاقتصادي ليشمل أبعادًا إنسانية واجتماعية وبيئية في إطار ما يُعرف بالتنمية المستدامة. (السعد ٢٠٢٠، ٢-٦٠)

أجمعت الأدبيات المعنية بالتنمية على أنها عملية شاملة تتداخل فيها مكونات الحياة المختلفة، لا سيما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، حيث تقوم على تخطيط استراتيجي يأخذ بنظر الاعتبار الحاجات المتعددة والمتغيرة للمجتمع، ويستند إلى رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق أهداف محددة.

وتُعد التنمية عملية تغيّر اجتماعي–اقتصادي ممنهجة، تُبنى من خلال المشاركة المجتمعية، وتتطلب تفعيلًا مستمرًا لجهود التحديث والإصلاح، خصوصًا في ظل تنوع وتداخل أوجه التنمية. لذلك، فإنها تمثل حجر الأساس في إعادة بناء المجتمعات وتفعيل طاقاتها في مختلف المجالات.(عبد الله ١٩٨٨، ٢١)، (فيدروف ١٩٩٣، ١٦)، (عبد اللطيف ١٩٩٣، ٨)

المبحث الثاني

العلاقة بين الحكومة المحلية و التنمية المستدامة

تمثل الحكومات المحلية أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لقربها من المواطنين ومعرفتها الدقيقة باحتياجات الشعوب والمجتمعات المحلية وتحدياتها. فقد أثبتت التجارب العالمية أن اللامركزية الإدارية والمالية تتيح اهدافا وفرصا أكبر لتصميم وتنفيذ سياسات تنموية أكثر فاعلية للسياقات المحلية وأكثر استجابة في تحقيق الأهداف طويلة الأمد.

اولا : يتم تنظيم أهداف التنمية المستدامة من خلال الآتي:

١. تنفيذ السياسات على المستوى القاعدي :

اذ تساهم الحكومات المحلية في دول العالم بتعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم متخلف شرائح المجتمع بشكل كبير بتوفير فرص عمل لمختلف طبقات الشعب واضافة الى مساهمة في تقليل من التلوث البيئة وذلك باعتبار ان الحكومات المحلية هي الأقرب للمواطنين، لذا تُعد الجهة الأنسب لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة على الأرض، خصوصاً في قطاعات مثل (UNDP 2019):

- إدارة النفايات.
- الإسكان المستدام.
- البنية التحتية الخضراء.
- الصحة والتعليم.

٢. تعزيز المشاركة المجتمعية(World Bank 2020):

من خلال إشراك السكان المحليين في وضع الخطط والقرارات وذلك بتشجيعهم على دخول في الانتخابات المحلية واصافة الى دور الحكومة المحلية في تعزيز دور الحوكمة الرشيدة التي تُعد شرطًا لتحقيق التنمية المستدامة.

٣. تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية(OECD 2020) :

الحكومة المحلية تمثل بيئة حاضنة لدمج:

- البعد البيئي: عبر تنظيم البناء، والحد من التلوث.
- البعد الاقتصادي: بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- البعد الاجتماعي: بتحسين العدالة في توزيع الخدمات.

٤. التخطيط العمراني المستدام :

تقوم الحكومات المحلية بالتخطيط للمدن والقرى باستخدام وسائل تقنية حديثة وبما يتناسب مع التغير المناخي، والنمو السكاني، والطاقة المتجددة.

٥ . التمويل المالي المحلي للتنمية المستدامة (ياسمينة ٢٠٢٣ ، ٣٤):

من خلال اللامركزية السياسية والإدارية للحكومات المحلية فإن لها الحق في طلب تمويل مشروعات تنموية الكبيرة والصغيرة من الحكومة الاتحادية وبما يتناسب مع حاجة المجتمع المحلي ودولة وقد يكون تمويلها عن طريق جباية * وبالشكل الذي يتلاءم مع احتياجات المجتمعات المحلية في دول ويساهم في تقدمه ، وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تُعد الجباية المحلية ركيزة أساسية من ركائز تمويل الميزانيات العامة، إذ تُمكّن الجماعات المحلية من تلبية حاجات المواطنين وتنفيذ المشاريع التنموية كما يحدث في الجزائر .

ثانيا : العوائق التي تواجه التنمية المستدامة(فلاح ٢٠٢٢) ، (نوري ٢٠٢٤ ،٣٢٥):

١- الزيادة في الكثافة السكانية التي تعمل على إعاقة التنمية المستدامة.

٢- الانتشار الواسع للفقر بين الدول النامية والغنية أيضًا نظرًا لتدهور الحالة الاقتصادية.

٣- الانتشار الواسع للحروب وللنزاعات الذي قد أثر على استقلال الكثير من البلدان.

٤- الانتشار الواسع للمناطق العشوائية، فضلًا عن الهجر من المناطق الريفية للمناطق الحضرية.

٥- تعرض مناطق كثيرة على مستوى العالم للظروف المناخية القاسية.

٦- التلوث البيئة وكثرة التصحر وتعرض الهواء للملوثات الجوية بفعل معادن وصناعات ثقيلة التي تؤثر في النهاية على حياة المواطنين.

ثالثا : آليات عمل الحكومات المحلية في التنمية المستدامة :

١ .تُعدّ ضرورة تنشيط عمليات التبادل التجاري بين المناطق الحضرية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما تسهم به من تعزيز التكامل الاقتصادي، وتقليل الفوارق التنموية بين المناطق، وزيادة فرص العمل المحلية عن طريق أدوات التخطيط المحلي(عبد العزيز ٢٠٢٤، ١٢٦).

*الجباية: هي عملية فرض وتحصيل الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات لتمويل الخدمات العامة

٢ .التمويل المحلي وآليات الجباية.

٣ .الشراكة المجتمعية والمشاركة الشعبية واتخاذ إجراءات عملية لمواجهة مشاكل المواطنين(خير الله ١٩٩٣، ٤٧-٦٩) .

٤ . دور التشريعات الوطنية في تمكين الحكومات المحلية.

٥ . التنسيق مع الأحزاب السياسية المختلفة لتوفير خدمات فعالة للمواطنين .

المبحث الثالث: تجارب مقارنة بين دول مختلفة :

اولا : تجربة ألمانيا: اللامركزية الفيدرالية والتنمية البيئية.

ان ألمانيا تتكون من ١٦ ولاية (Länder)، وفي كل ولاية برلمانها وحكومتها. وان ولاياتها تتمتع بصلاحيات واسعة في مجالات مختلفة ، أهمها: التعليم، الأمن، والانتخاب السياسي والبيئة. وان الحكومة الاتحادية والولايات تعمل بتعاون وثيق عن طريق ما يُعرف بـ التشريع المشترك (Gemeinschaftsaufgaben) في قضايا مثل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وان من أهم جوانب التنمية المستدامة في ألمانيا تشمل العديد من المبادرات والاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن، ومن أهمها:-

١. **التحول البيئيEnergiewende** (الموقع الرسمي لوزارة البيئة الألمانية ٢٠٢٥):

- ألمانيا رائدة عالمياً في مجال الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، حيث تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 65% بحلول 2030، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2045.
- تشمل جهودها وبالتعاون مع حكوماتها المحلية حققت استثمار كبير في الطاقة الشمسية والرياح، وتقليل الاعتماد على الفحم والنفط.

٢. **الاقتصاد الأخضر**** :(المجلس الاستشاري ٢٠٢٥)

- توجه ألمانيا جهودها نحو تطوير اقتصاد يقلل من التلوث ويعزز كفاءة استخدام الموارد، مع تشجيع الابتكار في التكنولوجيا النظيفة والممارسات المستدامة.

٣. **المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

- تلتزم الشركات الألمانية بمبادئ الاستدامة عن طريق دمج المسؤولية السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية في عملياتها وتحقيق توازن بين الربح والتنمية المستدامة.

** يعد "الاقتصاد الأخضر" أحد النماذج الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو يقوم على الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن أهم أدواته معالجة القضايا المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج بشكل مستدام، والعمل على خفض الانبعاثات الكربونية، والحفاظ على الموارد الطبيعية. (Tummers 2016)

٤. التعاون على نطاق الدولي:

– تلعب ألمانيا دوراً فاعلاً في دعم التنمية المستدامة عالمياً من خلال برامج التعاون التنموي، وتقديم الدعم المالي والفني للبلدان النامية والسعي لتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى في مجالات التكنولوجيا النظيفة وتعاون الدبلوماسي. ودعم توجهات الحكومة المحلية والفيدرالية

٥. أهداف التنمية المستدامة(SDGs):

– ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة لتحقيق القضاء على الفقر،وتخلف وتحقيق المساواة بين الجنسين، تحسين جودة التعليم، والعمل على مكافحة تغير المناخ، وذلك بمبادرات وبرامج متعددة في مختلف القطاعات .ويمكن القول ان هذه الجوانب تعكس التزام الحكومة الالمانية القوي نحو تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تركز على البيئة، الاقتصاد، والمجتمع. وعلى هذا يمكن القول ان ألمانيا نجحت في التحول إلى الطاقة المتجددة ونجحت في تنفيذها على مستوى حكومات محلية والولايات بدعم من حكومة مركزية فيها .(Macdonald 2007) اضافة الى ذلك ان الولايات فيها تعتمد سياسات بيئية تناسب مع متطلباتها الخاصة (مثلاً، ولاية بافاريا تختلف عن ولاية هامبورغ في الأولويات البيئية). ويوجد تمويل مشترك من حكومة مركزية فيها إلى حكومة الولاية والمحليات في إطار قانوني وتنظيمي إتحادي قوي يدعم الاستقرار السياسي وتنمية المستدامة.

ثانيا : التجربة الكندية:

لقد قطعت كندا شوطًا كبيرًا في مجال الاستدامة البيئية، إلا أن الطريق لا يزال طويلًا. وقد وضعت الدولة أهدافًا طموحة لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ومع ذلك، لا تزال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كندا تُشكل مصدر قلق كبير، مما يضعها ضمن أكبر عشر دول مُصدرة للانبعاثات عالميًا. تُحدد هذه الثنائية بين التقدم والتحديات الوضع الحالي للاستدامة البيئية في كندا. فمن الناحية الإيجابية، استثمرت الحكومات المحلية في كندا بكثافة الطاقة المتجددة، حيث أصبحت طاقة الرياح والطاقة الشمسية أكثر تنافسية من حيث التكلفة مع الوقود الأحفوري ولقد دعمت الحكومة المركزية اقتصاديا توجهات الحكومة المحلية في تنمية مستدامة.,Harrison 2007 (117–92) وطُبّقت سياسات تُشجع الممارسات المستدامة، مثل تسعير الكربون والاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية ولقد نجحت الحكومة في كندا بتقوية و تعزيز التنمية المستدامة من خلال سعيها الى تقليل انبعاثات الكربون سعياً لخفض إجمالي الانبعاثات بنسبة ٤٠–٤٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بانبعاثات عام ٢٠٠٥. ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى مبادرات مثل ضريبة الكربون، التي تشجع الكنديين على تقليل استهلاكهم من الوقود الأحفوري. (تقرير نشر على موقع مجلة Esgthereport 2025)

_ تواجه كندا تحدياتٍ عديدة فيما يتعلق بالاستدامة(موقع وزارة البيئة الكندية ٢٠٢٥) :

١. ومن أبرز هذه التحديات اعتمادها على الموارد الطبيعية. فهي منتج رئيسي للنفط والغاز، وتلعب هذه الصناعات دورًا محوريًا في اقتصادها.
٢. كثرة استخدامها الوقود الأحفوري الذي يعد مصدرًا رئيسيًا لانبعاثات غازات والاحتباس الحراري، وان حرق هذه الأنواع من الوقود أحد أكبر العوامل المساهمة في تغير المناخ وزيادة تلوث (Jaccard 2005).
٣. كندا مساحتها الشاسعة. تبلغ مساحة أراضيها ما يقارب (١٠)ملايين كيلومتر مربع، مما يُصعّب تطبيق ممارسات مستدامة على هذه المساحة الشاسعة .
٤. تعاني العديد من المناطق الريفية من قلة السكان، مما يُصعّب تبرير الاستثمار في البنية التحتية الخضراء.

وعلى هذا يمكن القول ان اللامركزية يمكن أن تُسرّع من تحقيق التنمية المستدامة، إذا دُعمت بالأطر القانونية والتمويل رغم المعوقات التي تواجهها لتحقيق التنمية المستدامة الا ان حكومة مركزية فيها دعمت الحكومة المحلية اقتصاديا وسياسيا عن طريق منحها صلاحيات قانونية وإدارية أوسع لتنفيذ برامج تنمية مستدامة.

ثالثا : السويد :

تعد سويد من الدول التي ساهمت في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق نظامها السياسي اللامركزي والذي ساعد على تحقيق تنمية مستدامة متوازنة تركز على البيئة وتحقيق استجابة إيجابية للمجتمع ودولة وان نظام الحكم المحلي في السويد قائم على البلديات (Kommuner) والمقاطعات (Regioner)، ويمنحها دستور السويد (القانون الأساسي للحكم المحلي) صلاحيات واسعة في التخطيط واتخاذ القرار. وان قانون البيئة السويدي يفرض على البلديات إدماج البعد البيئي في جميع عمليات التخطيط الحضري. وهنالك تعاون وثيق الصلة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية عن طريق منح العديد من اللجان صلاحيات قانونية وإدارية واسعة لدعم تنمية مستدامة في تعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية في الدولة، وتُعد اللجان الحكومية أدوات مهمة للغاية لتشكيل السياسات في السويد. تعمل اللجنة، وفقًا لشروط تضعها الوزارة، على التحقيق في مشكلة سياسية وتقديم تقرير إلى الوزارة. قد يختلف تكوين اللجان اعتمادًا على المركزية السياسية المُتصوَّرة للمشكلة. كلما كان الموضوع أكثر أهمية في نظر الحكومة، كان التمثيل أكثر توازناً. قد تكون اللجان برلمانية، مما يعني أن الأحزاب السياسية مُمثَّلة، أو تُمثِّل المصالح التي يُتصوَّر أنها ستتأثر بمقترحات الإصلاح الخاصة بتنفيذ سياسات التنمية المستدامة . وبالتالي، تُعد اللجان مهمة للغاية كوسيلة لدمج واستيعاب آراء مختلف المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية في

المجتمع السويدي. وفي دعم تنمية مستدامة وقد وُصفت بأنها أدوات لإنتاج المعرفة ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية، وساحة لصياغة التسويات وتحقيق التوافق، وأداة وزارية للتخطيط السياسي الاستراتيجي (Lennart 2004 ,165)، باتجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة . تتمتع السويد بمكانة مرموقة في تنفيذ أجندة ٢٠٣٠. لقد أسهمت الظروف السلمية والديمقراطية، والأهداف الوطنية الطموحة للانتقال المستدام، والانفتاح على التعاون مع الآخرين محليًا ودوليًا، ومناخ الأعمال المزدهر في إرساء أسس متينة للتنمية المستدامة والرفاهية. وتحتل السويد مرتبة متقدمة في العديد من المقارنات الدولية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشهد السويد تزايدًا في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، ويتعرض الشباب لمزيد من تحديات الصحة النفسية والعنف والتنمر. كما تواجه السويد تحديات تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والانتقال نحو اقتصاد دائري. وفي ديسمبر ٢٠٢٠، وافق البرلمان السويدي على مشروع قانون حكومي يهدف إلى تحقيق هدف شامل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: ستنفذ السويد خطة عام ٢٠٣٠ لتحقيق تنمية مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا من خلال سياسة متماسكة على الصعيدين الوطني والدولي. (Hambleton and Gross 2007, 23) وسيسترشد التنفيذ بمبدأ "عدم إغفال أحد" المنصوص عليه في الخطة. وتلتزم السويد بتطبيق مبدأ عدم إغفال أحد. ويتجسد هذا الالتزام في إعمال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ومعالجة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وتعزيز التمكين والمشاركة، والانتقال إلى اقتصادات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والمرونة والحياد المناخي. علاوة على ذلك، ترى السويد أن تعزيز الحد من الفقر متعدد الأبعاد، والحوار الاجتماعي، وتوفير العمل اللائق، عناصر أساسية، بالإضافة إلى تحسين البيانات لرصد التقدم المحرز في الامتثال ، تلعب البلديات والمناطق دورًا هامًا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. تُطبّق أهداف التنمية المستدامة وتُطوّر الابتكارات وتُختبر على المستوى المحلي(Lafferty and Meadowcroft 2000) ، مما يُسهم بدوره في التنفيذ على الصعيدين الوطني والعالمي. وبالتزامن مع الاستعراض الوطني الطوعي السويدي، أجرت الجمعية السويدية للسلطات المحلية والمناطق مراجعة إقليمية طوعية. كما أجرت هلسينغبورغ ومالمو وستوكهولم وأوبسالا مراجعات محلية طوعية لأول مرة. ستظل السويد صوتًا قويًا في دعم التنفيذ العالمي لأجندة ٢٠٣٠، وستكون شريكًا موثوقًا به عالميًا. ستعمل السويد على إعادة بناء اقتصاد أفضل وأكثر مراعاةً للبيئة و يُعدّ التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم البيئية، أمرًا ضروريًا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.(Lidström 2007) وقد زادت السويد تمويلها لمواجهة تغير المناخ، وكثّفت جهودها لحماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية. وستواصل السويد التركيز على الصحة العالمية، بما في ذلك

التوزيع العادل للقاحات. وستظل السويد دائمًا داعمة للديمقراطية وسيادة القانون والمساواة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

_معوقات تنفيذ السياسات البيئة والتنمية المستدامة في السويد (Bäckstrand 2008 612–627):

تحتل السويد مرتبة متقدمة في العديد من المقارنات الدولية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الا انها تواجه العديد من التحديات والتي تتمثل بالاتي :

١. تشهد السويد تزايدًا في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية .
٢. يتعرض الشباب لمزيد من تحديات الصحة النفسية والعنف والتنمر. مما يوجب فيه تعزيز من دور الحكومة المحلية في نشر وعي ثقافي والاجتماعي لتقليل من هكذا حالات في مستقبل .
٣. كما تواجه السويد تحديات تتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والانتقال نحو اقتصاد دائري مما يؤدي إلى تغييرات في القوانين والسياسات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية وبالتالي الاخلال بالخطط التنموية الخاصة بتعزيز التنمية المستدامة في السويد .

رابعا : جدول للمقارنة بين دول الثلاثة المختلفة :

المحور	ألمانيا	كندا	السويد
النظام السياسي	جمهوري فدرالي برلماني	ديمقراطي فدرالي	ملكي دستوري برلماني
درجة اللامركزية	عالية : النظام الفدرالي يعطي صلاحيات واسعة للولايات	درجة اللامركزية قوية جداً المقاطعات لها السلطات الإقليمية عالية جدا	متقدمة: رغم أنها دولة موحدة، إلا أن البلديات تتمتع بصلاحيات واسعة
دور الحكومات المحلية	تساهم في تنفيذ السياسات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة وطنية	دور الحكومات المحلية تنفيذ سياسات بيئية محلية، جمع النفايات، النقل، التخطيط العمراني تساهم في تنفيذ السياسات البيئية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة وطنية السويد	الحكومات المحلية هي الفاعل الأساسي في تحقيق الأجندة ٢٠٣٠
أهداف التنمية المستدامة	كل ولاية لها استراتيجية مستدامة ضمن الإطار الوطني العام	تدرج ضمن الخطط البلدية وتشرف عليها الحكومات الإقليمية.	تُنفذ عبر البلديات وتُموَّل من الحكومة المركزية .
آليات التمويل	الضرائب المحلية والمركزية والتمويل المشترك	الضرائب المحلية والتحويلات الفدرالية	الضرائب المحلية والمركزية، تمويل مباشر للمشاريع المستدامة .
مشاركة المجتمع المحلي	متقدمة عبر أدوات المشاركة الرقمية والمحلية	قوية من خلال مجالس الأحياء واستشارات عامة	عالية جدًا، المواطن شريك مباشر في عمليات التخطيط والتنفيذ .
نماذج ناجحة	ولاية بافاريا: الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري	مدينة فانكوفر : أهداف خفض الكربون _ الطاقة الخضراء	مدينة مالمو: التحول الحضري المستدام، تخطيط بيئي متكامل
تحديات	التفاوت بين الولايات وازدواجية الصلاحيات.	التفاوت بين المقاطعات أو ضعف التنسيق الاتحادي أحيانًا.	ضغوط الهجرة – التمويل المستدام للمشاريع البيئية .

وعلى هذا نرى ان عمل الحكومات المحلية في تعزيز التنمية المستدامة قد تطور بفعل التوعية المجتمعية ودعم المادي والمعنوي من قبل دول العالم المختلفة وحتى الدول النامية مثل مصر والجزائر ودول جنوب أفريقيا وغيرها من بلدان المختلفة قد عززت من عمل الحكومات المحلية وتمويلها بالدعم المادي الأزم ، من اجل استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية وتحقيق التوازن في الدولة و دعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية للمواطنين في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ودعم الديمقراطية في مختلف المجالات المرتبطة في دعم بيئة سياسية وصحية تقلل من ملوثات البيئية وتحاول السيطرة على الموارد الطبيعية والتي تؤثر بالتالي على صحة المجتمع المحلي والدولي ودعم جميع مجالات تنمية مستدامة وبما يضمن الحفاظ على صحة مواطن والبيئة مستقبلا .

الخاتمة:

تُعدّ الحكومات المحلية فاعلًا رئيسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما تتمتع به من قرب مباشر من المواطن، وإلمام أدق باحتياجات المجتمعات المحلية. ومن خلال الدراسة المقارنة بين عدد من الدول ذات الأنظمة السياسية والإدارية المختلفة، تبيّن أن مدى نجاح الحكومات المحلية في الإسهام الفعّال في التنمية المستدامة يرتبط بمجموعة من العوامل، أبرزها: درجة اللامركزية، الإطار التشريعي والمؤسساتي، التمويل المستدام، ومدى توافر الإرادة السياسية. ففي الدول التي اعتمدت نماذج لامركزية قوية – كألمانيا والسويد – ظهر جليًا أن تمكين السلطات المحلية من اتخاذ القرار وتوفير الموارد اللازمة قد أسهم في تصميم وتنفيذ سياسات بيئية واجتماعية واقتصادية فعالة على المستوى المحلي. أما في الدول التي ما زالت تعاني من مركزية القرار أو ضعف في البنية المؤسسية، فغالبًا ما تكون جهود التنمية المحلية مجزأة أو غير فعّالة. وقد أظهرت المقارنة أن إشراك المجتمعات المحلية، وتبني مبادئ الحوكمة البيئية، والشفافية، والتشاركية، تمثل عناصر حاسمة في نجاح المبادرات التنموية. كما أن تكامل الأدوار بين المستويات المختلفة للحكم – الوطني والمحلي – يظل ضروريًا لضمان اتساق السياسات وتحقيق الأثر المطلوب.

الاستنتاجات :

١. اللامركزية الإدارية والمالية هي شرطًا أساسيًا لدعم عمل الحكومات المحلية وتمكينها من أداء دور فعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أظهرت الدول ذات النظام اللامركزي، مثل ألمانيا والسويد، قدرة أكبر على التخطيط والتنفيذ المحلي الفعّال.

٢. دعم السلطات المحلية قانونيًا ومؤسساتيًا وبالشكل الذي يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والابتكار في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبما يتناسب مع الخصوصيات المحلية.

٣. الدعم المحلي المستدام يشكل تحديًا رئيسيًا في العديد من الدول، اذ يظهر أن قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ مشاريع تنموية مرهونة بتوفر موارد مالية مستقلة أو مرنة.
٤. المشاركة المجتمعية تُعد عنصرًا فاعلًا في إنجاح السياسات المحلية، إذ إن مساهمة واشتراك المواطنين في صنع القرار يعزز من قبول السياسات واستدامة نتائجها.
٥. التكامل بين المستويات الحكومية – المحلية، الإقليمية، والوطنية – ضروري لضمان لدعم وتعزيز السياسات وتحقيق الانسجام فيها وتجنب التكرار أو التعارض، وهو ما برز بشكل فعّال في التجربة الكندية.
٦. القدرات البشرية والمؤسسية للحكومات المحلية تمثل عنصرا فعالا وفارقًا، إذ تظهر أن وجود موظفين مؤهلين ومؤسسات فاعلة ينعكس إيجابًا على جودة الأداء التنموي.
٧. البيئة السياسية والإرادة الحكومية تلعب دورًا حاسمًا، فحتى في ظل قوانين صارمة ومتقدمة، ربما تضعف قدرة الحكومات المحلية ما لم تكن هناك إرادة سياسية واضحة لتفعيل دورها.

المصادر باللغة العربية:

١. تقرير نشر على موقع مجلة Esgthereport. 2025 . ينظر الرابط: https://esgthereport.com/author/esgthereport/
٢. خضير، عادل محمد. ٢٠١٩ ،الحكم المحلي والتنمية المستدامة: دراسة في الأسس النظرية والتطبيقات العملية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٣.
٣. خير الله ، راجية عابدين. ١٩٩٣ "الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر على مشارف القرن الحادي والعشرين". المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .معهد التخطيط القومي.، المجلد ٥، العدد ٢ ' ديسمبر.
٤. دياب، محمد حافظ ، ٢٠١٦، إدارة الحكم المحلي في ظل التحول الديمقراطي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٥. السعد ، نوال عبد العزيز. ٢٠٢٠. التنمية المستدامة: المفهوم والتحديات . مجلة دراسات إنسانية واجتماعية. العدد١٩.
٦. عبد العزيز ، محمدعبدالعال. ٢٠٢٤. آليات تخطيطية لتفعي دور الوحدات المحلية الحضرية في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في ضوء استراتيجيات مصر ، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة الفيوم - كلية الخدمة الاجتماعية،العدد ٣٥.
٧. عبد اللطيف، سوسن عيّاد. ١٩٩٣ . التنمية المحلية: أسس ومجالات وتحديات. القاهرة : مكتبة عين شمس.
٨. عبد الله، وفاء أحمد. ١٩٨٨. رؤية استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي. معهد التخطيط القومي، القاهرة.
٩. عبد الله، وفاء أحمد. ٢٠٢٥. إدارة التنمية المستدامة في مصر: التحديات والفرص. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣٣، العدد ٢. مصر: معهد التخطيط القومي.
١٠. علي، عبد الرحيم . ٢٠١٢. الحكم المحلي بين المركزية واللامركزية، القاهرة: دار الوفاء.
١١. فلاح ، تبارك. ٢٠٢٢. التنمية المستدامة و ابعادها والمعوقات التي تقف أمام تحقيقها . بحث منشور على موقع جامعة مستقبل : https://uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=15&newid=11260
١٢. فيدروف، كاترين ووالتر، بيتر. ١٩٩٣. التنمية: مسار وإشكاليات. ترجمة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة: دار العالم الثالث.
١٣. المجلس الاستشاري.٢٠٢٥. مجلس استشاري حكومي يصدر دراسات دقيقة حول السياسات المناخية والاقتصاد الأخضر. ينظر الرابط: https://www.wbgu.de
١٤. الموقع الرسمي لوزارة البيئة الألمانية.٢٠٢٥. يحتوي على تقارير محدثة عن التحول البيئي والطاقة المتجددة. ينظر الرابط : https://www.bmuv.de

١٥. موقع وزارة البيئة الكندية، ٢٠٢٥. يحتوي على تقارير دورية عن الأداء البيئي للمقاطعات : ينظر الرابط : https://www.canada.ca/en/environment-climate-change.html.
١٦. نوري ، سهى زكي . ٢٠٢٤ . كلية القانون/ جامعة البصرة ، المعوقات الدستورية والقانونية للحق في التنمية المستدامة في العراق.مجلة دراسات البصرة . ملحق العدد (٤٨) .السنة الثامنة عشرة / حزيران.
١٧. ياسمينة ، ضياف. ٢٠٢٣. حوكمة التمويل المحلي أساس التنمية المستدامة للجماعات المحلية في الجزائر .اطروحة دكتورا منشورة . جامعة محمد بوضياف المسيلة . الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Bäckstrand، Karin . 2008. Sweden and sustainable development: leading the way?، Environmental Politics, Publisher: Taylor & Francis . Vol. 17, No. 4.
2. Hambleton, Robin and Gross, Janet .2007.Governing Cities in a Global Era: Urban Innovation. Competition and Democratic Reform Palgrave Macmillan.
3. Harrison, Kathryn .2007 ."The Road Not Taken: Climate Change Policy in Canada and the United States."Global Environmental Politics, 7(4).
4. Jaccard, Mark .2005."Sustainable Fossil Fuels: The Unusual Suspect in the Quest for Clean and Enduring Energy."Cambridge University Press.
5. Lafferty, William M. and Meadowcroft, James .2000. Implementing Sustainable ,Development: Strategies and Initiatives in High Consumption Societies.Oxford University Press.
6. Lennart J. Lundqvist ، Sweden and Ecological governance. ٢٠٠٤. Straddling the fence ، issues in environmental politics .Manchester university press.
7. Lidström, Anders .2007. "Territorial governance in transition: The case of Sweden." Local Government Studies.
8. Macdonald, Douglas .2007.Business and Environmental Politics in Canada".Broadview Press.
9. OECD.2020. Local Governments and the Sustainable Development Goals.
10. Tummers, L. 2016. The re-emergence of co-housing in Europe: A sustainable housing model? Urban Studies Journal, 53(10), 2001–2020 .
11. United Nations Development Programme (UNDP). 2019 . Local Governance and Sustainable Development: Lessons from the SDG Localization Process.
12. World Bank.2020. Localizing the Sustainable Development Goals (SDGs): The Role of Local Governments.